إخترنا للطالب

التناقض الطبقي في ثورة سنة ١٩١٩

بقلم

الدكتور حسين فوزي النجار



اخترنا للطالب

التناقض الطبقي في ثورة سنة ١٩١٩

بقلم

الدكتور حسين فوزي النجار

من الميثاق

« ان ثورة الشعب المصرى سنة ١٩١٩ تستحق الدراسة فان الأسباب التى أدت الى فشلها هى الأسباب التى حركت حوافز الثورة سنة ١٩٥٢ .

اذن هناك ثلاثة أسباب واضحة أدت الى فشل هذه الثورة ولا بد من تقويمها فى هذه المرحلة تقويما أمينا ومنصفا .

أولا ـ ان القيادات الثورية أغفلت اغفالا يكاد يكون تاما مطالب التغيير الاجتماعى على أن تبرير ذلك واضح فى طبيعة المرحلة التاريخية التى جعلت طبقة ملاك الأراضى أساسا للأحزاب السياسية التى تصدت لقيادة الثورة .

ثانيا ـ ان القيادات الثورية فى ذلك الوقت لم تستطع أن تمد بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية ، ولم تستطع أن تستشف من خلال التاريخ أنه ليس هناك صدام على الاطلاق بين الوطنية المصرية وبين القومية العربية .

ثالثا ـ ان القيادات الثورية لم تستطع أن تلائم بين أساليب نضالها وبين الأساليب التى واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب فى ذلك الوقت ، ان الاستعمار اكتشف أن القوة العسكرية تزيد ثورات الشعوب اشتعالا . ومن ثم انتقل من السيف الى الخديعة، وقدم تنازلات شكلية لم تلبث القيادات الثورية أن خلطت بينها وبين الجوهر الحقيقى . وكان منطق الأوضاع الطبقية يزين لها هذا الخلط » .

التناقض الفكرى :

كانت الحرب العالمية الأولى وبعدها الثورة المصرية عام ١٩١٩، وكانت ثورة نمت عن حيـــوية دافقـة ووعى كامل فى أعمـــاق المصريين .

الا أن القيادة التى ركبت الثورة كانت تفكر بعقلية أخرى غير عقلية الجماهير الثائرة ، ولم تدرك هاته الجماهير الثائرة الهـــوة السحيقة التى تفصل بينها وبين القيادات التى تتزعمها فوثقت بهـا وأولتها زمامها فراحت تلك القيـادات تلهب عواطف الجمـاهير بشعارات ومبادىء لا تؤمن بها .

كانت الجماهير تؤمن بوطنية مصطفى كامل ولم تلق بالا الى وسائله ، خطأ كانت أو صوابا ، وهى فى هذا كعادتها لا تستجيب لصوت العقل قدر ما تستجيب لاحساسها وعواطفها . وكل ما تحسه وتشعر به هو أن مصطفى كامل لا يرضى بغير جلاء الانجليز بديلا، والجماهير أيضا لا ترضى بغير هذا الجلاء بديلا ، والجماهير تكره من الخديو مظالمه وتكره من الأتراك استبدادهم ولكنها لم تفكر

أبدا فى خلع الخـديو والتخلص من السيادة التركيـة . حتى أن عرابى نفسه لم يعلن هـذا الرأى ولم يجهر به الا بعـد أن ثبت استعداء توفيق للأجانب على الثورة ، وفى اجتمـاع قادة الثورة العرابية بأعضاء مجلس شورى النواب فى دار محمد سلطان باشا مساء ٢٧ من مايو سنة ١٨٨٢ ، رفض النواب موافقة عرابى على خلع الخديو ، وبالرغم من حمـلة عرابى تلك الليـلة على توفيق وأسرته فانه حين احتكم الى الناس فى ذلك ، كانت العرائض التى استكتبهم اياها تنص على أن يستبدل بالخديو توفيق الأمير حليم باشا ولم يشر عرابى الى ضرورة التخلص من الأسرة الحاكمة .

وحين لوح الانجليز بعد خلع الخديو عباس الثانى بالسلطنة لمحمود باشا سليمان رئيس حـزب الأمة لم تلق الفكرة ترحيبـا منه ، وكان هذا مظهرا للتناقض الفكرى الذى ساد مصر فى تلك الفترة . فعلى الرغم من كراهيـة المصريين للخديوية ومظالمهـا واستبداد الأتراك لم يفكر أحد فى التخلص من الأسرة الحاكمة ، حتى هذه الطبقة ـ طبقة الأعيان المصريين التى يتزعمها محمـود باشا سليمان والتى تكره استبداد الأتراك أشد الكره وتكره منهم تعاليهم ـ كانت هى التى ترفض هذه الفكرة ، رفضتها حين ناقشها عرابى مع رجالها من أعضاء مجلس النواب ورفضتها حـين لوح الانجليز بها لزعيمهذه الطبقة بل ان محمود باشا سليمان حين عرض عليه الانجليز ذلك وهـددوا بتنصيب « أغا خان » سلطانا على

البلاد ـ كما يقال ـ سارع بنفسه لاقناع الأمير حسين كامل بقبول السلطنة .

ونعتقد أن الجماهير ما كانت ترفض رأى أصحاب الرأى فيها لو اتفق رأيهم على التخلص من الأسرة الحاكمة فان هذه الجماهير حين تمهل جمال عبد الناصر فى القضاء على حكم هذه الأسرة والتخلص منه نهائيا فى بداية ثورته ، أخذ القلق يساورها وراحت تلح فى التخلص منها نهائيا وكان اجماع الشعب على التخلص من الملكية واقامة حكم جمهورى اجماعا لا نظير له فى تاريخ مصر .

كان هذا التناقض الفكرى هو الذى حمل ثورة سنة ١٩١٩ الى غير الغاية من قصدها فغلبت عليها روح الاعتدال وان بقيت الجماهير تنز بالثورة عند كل بادرة تتطلب ذلك ، فان ثورة سنة ١٩١٩ لم يقض عليها بتصريح ٢٦ من فبراير سنة ١٩٢٢ والدخول فى حلقة المفاوضات المفرغة ، وكل ما حدث أن الجماهير قد سكنت الى الهدوء استجابة لرأى أولى الرأى من قادتها ، وكانت تنهض الى الثورة من جديد حين تحس أن أولى الرأى قد غلبوا على أمرهم ووقفت منهم انجلترا موقفا ادا .

ويبدو هذا التناقص واضحا فى موقف زعماء الثورة أنفسهم فما أن ترامت الأنباء بتوقيع الهدنة يوم ١١ من نوفمبر سنة ١٩١٨ حتى تألف وفد مصرى فى ١٣ من نوفمبر من سعد زغلول وعلى شعراوى وحمد الباسل ولطفى السيد وعبد العزيز فهمى وعبد اللطيف

المكباتي ومحمد على علوبة وعقدت رياسته لسعد زغلول، ثم سمع الناس أن ثلاثة من أعضاء هـذا الوفد هم سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى قابلوا السير ريجنالدونجت ممثل انجلترا فى مصر وأبلغوه أنهم « بوصفهم نواب الأمة يطلبون الى انجلترا أن تعترف باستقلال مصر » . وغاب عن الناس أن الاستقلال الذى طالب به الرجال الثلاثة كان مقيدا بالاعتراف بمصالح بريطانيا فى مصر . الا أن بريطانيا التى خرجت من الحرب منتصرة قد هالها هذا الطلب وكانت تنشد ضم مصر نهائيا الى مستعمراتها وتصفية الامتيازات الأجنبية فى البلاد لتضطلع هى دون الدول صاحبة الامتيازات بشئون رعايا تلك الدول فى مصر .

تسامع الناس بذلك فدب الأمل فى نفوسهم ورأوا أنهم على أبواب مرحلة جديدة من مراحل الكفاح لتحقيق أمانى البلاد فى الاستقلال التام وجلاء قوات الاحتلال ، واستجاب الناس فى ذلك الى حقيقة مشاعرهم وما يراود نفوسهم من آمال وطنية غذتها حركة مصطفى كامل الوطنية وألهبتها مأساة دنشواى واضطهاد الوطنيين واغتيال السلطات العسكرية أقواتهم وأرزاقهم وتسخيرها لعائليهم فى فرق العمال باسم المتطوعين خلال الحرب . فلم يعد بينها وبين الاحتلال مسالمة أو سلام الا أن يرحل ويترك البلاد لأصحابها . كان هذا تفكير الجماهير وكان هذا احساسها العميق بقضية البلاد ، وراح قادة البلاد الذين يمثلهم الوفد المصرى يغذون هذه الآمال فى نفوس الجماهير فراحت تهتف «بالاستقلال

التام أو الموت الزؤام » . الا أن هؤلاء القادة لم يؤمنوا فى أعماقهم بهذا التطرف فى مطالب الجماهير وكانوا يرون الاعتدال وأخذ الأمور بالهوادة التى يمليها الواقع الفعلى كما يحسبون ، ولكنهم لم يواجهوا الجماهير بذلك وآثروا توجيه الجماهير الى الطريق الذى يسلكونه مع الابقاء على عواطفها متحفزة لتسند موقفهم هذا اذا اقتضت الظروف ذلك ، ولهذا كانت الشعارات التى تداولتها الجماهير وهتفت بها غير التى يؤمن بها هؤلاء القادة فى أعماقهم .

ويصور الدكتور هيكل تلك الحقيقة فى مذكراته فيقول انه فكر فيما يعتزمه الوفد « وهل رسم خطة العمل اذا لم يحالفه التوفيق فى تحقيق ما أراد لمصر من استقلال وسيادة ؟

« واستغرق التفكير فى هذا الأمر شعورى الشاب ، وعزمت أن أسأل أستاذى لطفى بك السيد فيه ، فانتهزت الفرصة وذهبت يوما الى منزل سعد باشا وطلبت مقابلة لطفى بك . وصارحته بما يدور بخلدى ، وسألته عن مبدأ اقتناع الوفد بما يسميه من حظ فى النجاح ، وكان الرجل صريحا فى اجابتى . قال لى : ان خطتنا أن نسافر الى باريس وأن نطرح قضيتنا على مؤتمر السلام ، وأن نطلب حق تقرير المصير على مصر والسودان فان أجبنا الى مطلبنا كان ذلك ما نبغى ، والا ذهب رشدى وعدلى الى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية فى تنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا فى حدود

الحماية ، تنظيما أساسه قيام الحكم الدستورى الصحيح فى البلاد، فقيام هذا الحكم يرفع عنا ما ننوء به من سلطة مطلقة شرعية كانت تلك السلطة أو فعلية ، ويدنينا من هدفنا فى الاستقلال ، اذ يتيح لنا فرصة النهوض بالشعب فى مدارج الرقى ، فاذا بلغ أشده لم يكن لغيره عليه سلطان » .

« كان لهذه الاجابة أثرها فى تفكيرى . فالوفد اذن يريد أن يذهب الى باريس ليحاج الحلفاء بمبادئهم ، وهو مع ذلك ليس مؤمنا كل الايمان بأن هؤلاء الحلفاء مقتنعون بهذه المبادىء ، فاذا تبين أنهم يريدون تطبيقها تشبث بها ودافع عن قضية البلاد على أساسها ، أما اذا خذله الحلفاء فانه لا يحسب أن الثورة أو النضال الشعبى يحقق للبلاد استقلالها وسيادتها كاملين ، وهو لذلك يدع لرشدى ولعدلى أن يحملا عبء التحدث الى الدولة التى أعلنت الحماية على مصر لتنظيم علاقتها بمصر فى حدود الاعتراف لمصر باستقلال ذاتى ، يهيىء لها التمتع فى شئونها الداخلية بالنظام الدستورى » .

« لم أطالع أحدا بما سمعت من ذلك ، فلو أنه عرف لهوجم الوفد وأعضاؤه ه على أساسه ، ولأدى ذلك الى فرقة فى البلاد وشقاق ، ومن الخير أن تبقى وحدة البلاد سليمة فى هذا الظرف الدولى الدقيق الذى تمر به » .

ويستطرد الدكتور هيكل فيقول : ان « هذه الخطة بقيت

سرا مكتوما عن الناس فى مصر سنين عدة ، فلم يذع عنها أحد شيئا : حتى بدأ المتحدثون يؤرخون لعام ١٩١٩ ويطلبون الى الرجال الذين تألف منهم الوفد فى ذلك الوقت أن يدلوا بما لديهم . عند ذلك . وبعد عشرين سنة أو نحوها من تأليف الوفد ، ذكر محمد على علوبة باشا ما كان مقررا من هذه الخطة ، فلما اطلع الجمهور عليه رآه عجبا » .

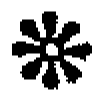
اذن فقد كانت هناك هوة سحيقة بين الجماهير وبين قادتها فبينما كانت الجماهير ترى الرأى محددا والهدف واضحا ، كان القادة يرون رأيا آخر يخفونه عن الجماهير ويخشون الجهر به ، ويطالبونها بشعارات حماسية لا يؤمنون بها .

واذن فقد غلب ذلك الرأى الذى كان يراه حزب الأمة وأنصاره منذ البداية وهو تنظيم العلاقة بين مصر وبريطانيا على أساس الاستقلال الذاتى وقيام حياة نيابية مع الاعتراف لبريطانيا بمصالحها فى مصر .

فهل تقول ان هذه الطبقة ما كانت تبغى غير تحقيق مصالحها وعلى قمتها مشاركة الخديو أو الملك ـ كما كان بعد ذلك ـ فى حكم البلاد ، أو أنها كانت تؤمن وهى التى شهدت فشل الثورة العرابية أنه لا طاقة لها بمواجهة بريطانيا بثورة أو مقاومة ايجابية خاصة وقد خرجت من الحرب ظافرة وجنودها تملأ البلاد .

الا أن الثورة قد انفجرت بعد ذلك وكان انفجارها بسبب

اعتقال الباشوات الأربعة الذين يتزعمون المطالبة بالاستقلال وهم سعد زغلول ، حمد الباسل ، اسماعيل صدقى ، محمد محمود ونفيهم الى مالطة . فما أصبح يوم ٩ من مارس سنة ١٩١٩ حتى كان « طلبة الجامعة وطلبة جميع المدارس العليا والثانوية مضربين احتجاجا على اعتقال رئيس الوفد وأعضائه ... ولم تغرب شمس ذلك اليوم حتى جاءت الأنباء بأن الاضطراب ساد البلاد المصرية كلها ، من الاسكندرية الى أسوان ، وأن ثورة عجبا انتشرت فى كل مكان ، وأن خطوط السكة الحديدية أتلفت وكثيرا من خطوط التلغراف قطعت وان الانتقال من العاصمة واليها أصبح مستحيلا ، وأن الأوامر العسكرية صدرت بحظر الانتقال الا بترخيص خاص » .



الزعماء والثورة :

اذن فقد ثار الشعب على خلاف ما كان يعتقد الزعمـاء وأن ثورته لثورة جارفة ، وانها فى عنفوانهـا لا تستجيب لنداء الوفد بالهدوء ، ويضرب الموظفون بدورهم ويتعطل العمل الحكومى ويندفع الناس اليها حتى أكثرهم اعتدالا ممن عرف عنهم « أنهم أصدقاء الانجليز وأوليـاؤهم فى مصر » وهكذا « نزلت الأمة كلها الى الميدان بكل طبقاتها وطوائفها : شيوخا وشبانا ، رجالا ونساء ، حتى كنت تسمع الفلاحات فى الحقل وتسمع نساء المدينة العاملات ينادين النداءات الوطنية السائدة يومئذ : تحيـا مصر ويحيا الوطن ، وتحيا مصر والسودان ، وما الى ذلك من نداءات كانت تصـدر عن القلب والشعور فى حماسـة وقوة أخاذتين بالألباب » .

واذن فقـد نضت مصر عن عراقتها وأصـالتها ورجعت الى ذاتها تبرز بها سافرة على قمة الأحداث وألقت بقوس الصـبر

بعيدا ولاذت الى مواجهة العنف بأعنف منه صفا واحدا محت فيه كل الفوارق فلم يعد هناك نداء الا لمصر ومصر وحدها .

واستقالت الوزارة وبقيت البلاد زمنا بغير وزارة فرأى السلطان تأليف وزارات ادارية لا تحابى الثورة وتألفت تلك الوزارات واحدة بعد الأخرى لا تبقى غير أشهر أو أسابيع حتى تهرب من عدوان الجماهير . وكان وعى تلك الجماهير يتسم باليقظة والنضوج حتى فكرت فيما يثيره الاعتداء على أحد هؤلاء الوزراء الأقباط من معنى التعصب اذا اعتدى عليه مسلم وما يفيد الانجليز منه من دعاية ضد مصر ، فتقدم طالب قبطى من طلاب مدرسة الطب هو الشاب « عريان يوسف سعد » فألقى على هذا الوزير قنبلتين لم تصيبا هدفهما .

ولم تفلح القوة العسكرية فى قمع الثورة فلجأت بريطانيا الى « سياسة الخداع » وبدأت بتغيير ممثلها فى مصر سير ريجنلد ونجت وعينت مكانه لورد اللنبى ، وأعلن الممثل الجديد أن انجلترا لا تريد لمصر الا الخير وأنها حريصة على احترام الشعور القومى المصرى حريصة على بقاء علاقاتها الطيبة بمصر وللدلالة على حسن نواياها أمرت باطلاق سراح الباشوات الأربعة وسمحت لهم وللوفد بالسفر الى باريس حيث ينعقد مؤتمر الصلح .

والغريب أن هؤلاء الذين كانوا يأخذون على مصطفى كامل أنه يعتمد فى حل القضية المصرية على فرنسا وأوربا والدولة

العثمانية قد وقعوا أنفسهم فى هذا الخطأ فقبلوا السفر الى باريس لعرض القضية على مؤتمر الصلح وفقا لحق تقرير المصير الذى قرره ويلسون ضمن مبادئه الأربعة عشر . فما أن وصل أعضاء الوفد الى باريس حتى جبههم اعتراف ويلسون بالحماية البريطانية على مصر ، وأوغل الوفد فى الخطأ الذى وقع فيه مصطفى كامل من قبل وهو الاعتماد على الموقف الدولى واتجاهاته أكثر من الاعتماد على تنظيم الجماهير لمواجهة الكفاح كما فعل المهاتما غاندى حين قاد حركة المقاومة السلبية للانجليز فى الهند وبين الهنود أنفسهم .

فما أشبه هذا الموقف بما حدث حين عقدت فرنسا وانجلترا اتفاقهما الودى عام ١٩٠٤ واعترفت فيه فرنسا بمصالح انجلترا فى وادى النيل .

وكان هذا مظهرا آخر من مظاهر التناقض الذى وقع فيه قادة الحركة الوطنية ، فهل كان مصدر هذا التناقض أنهم لا يثقون فى قدرة الشعب على الكفاح ومواجهة قوة بريطانيا أو أنهم لا يستطيعون التوفيق بين مصالحهم وقيادة الكفاح الوطنى وما يتطلبه من تضحيات يبذلها الزعماء قدر ما يبذل الشعب من تضحيات .

لقد برهن الشعب على قدرته وكفاحه بالثورة التى تفجرت عنه ، الا أن زعماءه ظلوا على تفكيرهم القديم وهو الاتفاق

الودى مع بريطانيا ، وقد نفسر هذا الموقف بأن الذين قادوا الثورة كانوا من شيوخ جيل ما قبل الثورة فلم تكن لهم طاقة الشباب على الكفاح أو أنهم وهم أصحاب المناصب من قبل وحياتهم رخية راضية منعمة لا يقدرون على مشقة الكفاح ونصبه وتضحياته ، أو أن مصالحهم الحقيقية ما كانت تقتضى هذا الكفاح العنيف ضد بريطانيا .

وأيا كان التفسير فان خديعة بريطانيا حين عرفت « أن القوة العسكرية تزيد ثورات الشعوب اشتعالا ومن ثم انتقلت من السيف الى الخديعة » لم تجز على هؤلاء الزعماء وان وافقت هوى فى نفوسهم وانما فتحت الباب أمام هؤلاء الزعماء لاختيار أهون الأمرين .

وبرز هذا التناقص الفكرى مرة أخرى بين قادة الحركة وجماهير الشعب ، فقد بقى الوفد فى باريس ينتظر بادرة من الأمل تفتح له مجال العمل بالطريقة التى يرتقبها وبقيت لجنته المركزية فى القاهرة فى حيرة من أمرها تنتظر هى الأخرى ما يسفر عنه الغد من احتمالات قد تجد فيها مخرجا من موقف السلبية الذى تقفه والانتظار الذى تتشبث به ، وكان الخوف من مواجهة الجماهير بالفشل هو الذى يربط الوفد بباريس .

الا أن الغد لم يحمل الى الزعماء بشيرا بالأمل ، بل على العكس قد حمل اليهم ذلك الغد ما يوحى باليأس ، فقد وقعت ألمانيا مشروع معاهدة الصلح وهو يتضمن الاعتراف بالحماية

البريطانية على مصر ، وقد بقى الوفد بباريس قبل توقيع مشروع المعاهدة يحاول ولوج أبواب مؤتمر الصلح أو اتصال بأعضائه فى الخارج دون جدوى .

ويصور الدكتور هيكل ذلك الموقف تصويرا بليغا بقوله :
« ووضع مؤتمر الصلح مشروع المعاهدة مع ألمانيا وفيه اعتراف دولى بالحماية البريطانية على مصر ، ووقعت ألمانيا هذا الاعتراف كما وقعته الدول المنتصرة ، فكان توقيعه لطمة عنيفة أخرى تلقاها الوفد وتلقتها مصر ، أما الوفد فتلقاها على أنها أمارة يأس من نجاحه لدى المؤتمر فى تحقيق ما وكل فيه ، وأما مصر فتلقتها على أنها النذير بمداومة الجهاد ضد انجلترا وبقائها فى مصر ، أو بالاذعان للأمر الواقع » .

وكان اليأس حقيقة ـ كما يقول الدكتور هيكل ـ هو الذى يسيطر على الوفد فى باريس ولجنته المركزية فى القاهرة ، وأما مصر فقد رأت فيها بداية الكفاح من جديد ، وبرهنت مرة أخرى على حقيقة بارزة من حقائق ثورة سنة ١٩١٩ وهى أن الشعب هو الذى يرسم وحده الطريق للزعماء ، وأن الزعماء يقفون عند أمر واحد وهو مسالمة بريطانيا والاتفاق معها ، فاذا رفضت بريطانيا الا أن تملى ارادتها وقف الزعماء مستسلمين لليأس فى حيرة مما يفعلون .

ولم يجد الوفد مخرجا من هذا الموقف الجديد الذى جبهه دون أن تكون لديه خطة مرسومة لمواجهته ، الا أن يبعث

بمحمد محمود الى أمريكا ليدعو الى قضية مصر فيها ، وقد سنحت هذه الفرصة التى استغلها الوفد « بمهارة وذكاء » ـ كما يقول الدكتور هيكل ـ ليسوغ بقاءه فى باريس بعيدا عن ميدان المعركة الحقيقى ، حين ترامت الأنباء بأن الكونجرس الأمريكى لا يؤيد الرئيس ويلسون فيما ذهب اليه من قبول معاهدة فرساى وانشاء عصبة الأمم بالصورة التى ارتآها مؤتمر الصلح .

وبقى الوفد فى باريس وبقيت لجنته المركزية فى القاهرة ينتظران ما يأتى به الغد أيضا من احتمالات قد يكون فيها منقذ من مواجهة الجماهير بالحقيقة السافرة ، ولم تكن مهمة محمد محمود فى أمريكا الا كسبا للوقت انتظارا لما يأتى به هذا الغد من الاحتمالات الجديدة ، فما كان يغيب عن الزعماء أن أمريكا تعنى بالمحافظة على سياسة العزلة التى انتهجتها من أيام الرئيس مونرو وما كان يعنيها من أمور مصر شيئا .

وجاءت المبادرة من جانب بريطانيا فقد رأت بعد الاعتراف الدولى بحمايتها على مصر ، أن تنظم علاقاتها بمصر على هذا الأساس ولا سيما أن شرعية الحماية من وجهة النظر الدولية تتوقف على قبول مصر لها حتى تضع تركيا التى لم تكن قد أبرمت معاهدة الصلح بينها وبين الحلفاء أمام الأمر الواقع فلا تمتنع عن قبولها بحجة أن مصر قد رفضتها وانها لا تستطيع لذلك أن تتنازل عن حقوق السيادة الاسمية التى لها على مصر لدولة غير مصر .

الشعب ولجنة ملنر

لقد قررت انجلترا ايفاد لجنة الى مصر برياسة لورد ملنر وزير المستعمرات لتحقيق أسباب الحوادث التى وقعت فيها ولترى الحلول التى يقتضيها تنظيم العلاقة بين البلدين .

وترامت الأنباء الى مصر بمهمة لجنة ملنر فتبلبلت الخواطر ولم يرد من الوفد فى باريس أى توجيه بشأنها وانتابت الحيرة لجنته المركزية بالقاهرة فلم تكن لدى أيهما خطة مرسومة ـ كما قلنا ـ للكفاح ومواجهة شتى الاحتمالات .

وأمسك الشعب مرة أخرى بزمام الموقف فكان فبه المنقذ للزعماء من حيرتهم ، فقد نشرت جريدة « النظام » اقتراحا لرجل لم يشأ ذكر اسمه يدعو المصريين جميعا الى مقاطعة لجنة ملنر .

ووجد هذا الاقتراح هوى فى نفوس الشباب فراحوا يدعون اليه على حين بقى الوفد وبقيت لجنته المركزية فى صمت مطبق لا يبديان فى هذا الاقتراح ولا فى نشاط الشباب رأيا . وعمت دعوة الشباب واستجاب لها الشعب ووقف الشيوخ والزعماء فى

وجل من آمرها ولم يجد الزعماء والمسئولون مخرجا من الحرج لدى الانجليز والخــوف من غضب الشعب الا الاعتــذار عن الاتصال باللجنة بحجة « أن الهيئة الوحيدة التى تملك التحدث الى اللجنة هى الوفد المصرى المقيم بباريس ، وأن حديثا مع أية هيئة أخرى لا قيمة ولا نتيجة له » .

الا أن ملنر قد استطاع « أن يتصل سرا وتحت جنح الليل بعدد محدود جدا من ذوى الرأى الذين أجمعوا على أن مصر لن تقبل الحماية ، ولكنها لا ترفض تنظيم علاقاتها مع انجلترا على القاعدة التى أعلنها سعد زغلول وعلى شعراوى وعبــد العزيز فهمى حين قابلوا سير ونجت ممثل انجلترا فى مصر يوم ١٣ من نوفمبر سنة ١٩١٨ ، فاذا أريد وضع العلاقات بين البلدين على هذا الأساس فالسبيل له مفاوضة الوفد المصرى المقيم بباريس » .

وحاول ملنر عبثا الاتصال بالمصريين أو بعضهم فقد وقفت البلاد من مقاطعة اللجنة موقفا صلبا لا لين فيه ولا هوادة ووقف الشباب رقيبا على من تسول له نفسه من الساسة والمســئولين الاتصال بها ورحلت اللجنة دون أن تحقق من مهمتها شيئا الا أن تتقدم بتقريرها عما تراه الى حكومتها » .

وبرز التناقض مرة أخرى بين الشعب وزعمــائه ، فبعد أن مكث الوفد قرابة عام فى باريس لا يرى رأيا أو خطة الا انتظار ما تسفر عنه الأحداث من حلول قد يجد فيه مخرجا من هــذا

الحرج فى مواجهة الشعب بحلول لا يرتضيها أو النزول على رأى الشعب وقيادة الثورة قيادة ايجابية وهو مالم يرتضيه منذ البداية .

وكان مظهر هذا التناقض أن الوفد المقيم بباريس أرسل يستدعى عدلى يكن الى باريس ليتوسط بينهم وبين لجنة ملنر للقيام بمحادثات لتنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا فقد قبل الوفد ما أجمعت البلاد على رفعته ونجحت فيه .

وبدأت المفاوضات بين سعد زغلول وملنر وانتهت بعد مناقشات ومداولات الى تقديم مشروع رأى ملنر أن يعرض على الشعب ورأى الوفد أن عرضه على الشعب قد يجنبه تحمل تبعة ما فى المشروع من قيود تفرضها بريطانيا على استقلال مصر .

ثم كانت الضربة الأخيرة حين أعلن ملنر بعد كل هذا الجهد فى مفاوضة الوفد أن مهمته ومهمة لجنته ليست المفاوضة بل وضع تقرير عن مسألة معينة عهدت بها حكومته اليه .

ولا نرى بعد أربعين عاما ونيفا على ذلك الا أن الوفد قد خرج على اجماع الشعب بمقاطعة لجنة ملنر واتصل هو بها بصورة ان اتخذت شكل المفاوضات فقد كشفها ملنر أخيرا باعلانه أنه ليس مفاوضا بل يضع تقريرا لحكومته عن مسألة تتطلب مقابلة المصريين أو بعضهم والاتصال بهم ليتعرف على رأيهم .

وهنا قد تعرف ملنر على رأى المصريين : لقد عرف أن الشعب قاطع لجنته وأن الشباب فى مصر قد أقام سياجا منيعا ليحول بين الزعماء والمسئولين ومن يريد الاتصال به من لقائه أو الاتصال وانه لم يستطع الاتصال بكائن من كان الا قلة اتصلت به خفية وتحت جنح الظلام ، وعرف ان الوفد الذى وكلته الأمة وجمعت له الأموال لينفق منها على القضية المصرية ، والذى بقى فى باريس قرابة عام ينفق من أموال الشعب دون مقابل جدى ، قد سعى اليه ليفاوضه وان هذا الوفد قد بعث اليه بعدلى وسيطا لديه للقيام بمحادثات علها تؤدى الى تنظيم العلاقة بين البلدين ،وعرف من هذا ومن ذاك أن الحماية أمر ممجوج لدى المصريين جميعا وان أية محادثات لا يمكن أن تثمر مع تمسك بريطانيا بمبدأ الحماية ، كما عرف أيضا أن المسئولين فى مصر قد أشاروا عليه بالاتصال بالوفد المصرى فى باريس وان كانوا قد أشاروا بهذا منعا لحرج يصيبهم من خروجهم على اجماع الشعب واعتذارا له عن عدم الاتصال به ، وعرف أن الوفد هو الذى اتصل به لاجراء محادثات بالرغم من أنه أهمل الاتصال به ومعنى ذلك أن الوفد بالرغم من ثورة الشعب ومقاطعته للجنته لم يغير من خطته وأنه ما زال يرى كما كان يرى حين قابل بعض أعضائه سير ريجنلد ونجت الدخول فى مفاوضات لتنظيم العلاقة بين البلدين .

سياسة بريطانيا الجديدة :

واذن فلتكن سياسة بريطانيـــا الجديدة مما يتفق مع هذا الاتجاه المرن الجديد واذن فلتكن هناك مفاوضات لا تتقيد بتلك الحماية ولتسارع بريطانيا باعلان ذلك ، ففى الأسبوع الأول من شهر فبراير سنة ١٩٢١ وردت برقية من وزارة الخارجية البريطانية فحـــواها « أن الحماية أصبحت علاقـــة غير مرضية بين مصر وانجلـترا ، وان الحكومة البريطانيـــة مستعدة لمفاوضة حكومة مصرية يؤلفها عظمة السلطان لهذا الغرض ، ابتغاء اقامة العلاقات بين مصر وانجلترا على أساس أوجب للرضا » .

وكانت سياسة خبيثة لعل أحدا لم يدرك حين ذاك مداها ، فلم يكن بين المسئولين والزعماء وجلهم من المحامين ممن تمرس بالسياسة ومناوراتها الخفية وكانوا يأخذون الأمور مأخذ رجل القانون الذى يتمسك بالنص ويواجه الحجة القانونية بحجـة قانونية أخرى ، والسياسة عدو أصيل للقانون ولا تحتاج الا الى براعة المناورة ونظرة بعيدة المدى وفراسة فى تبين خفايا الظواهر

ولا بأس فيها ـ على خلاف ما يرى رجل القانون ـ من القيـــام بعمليات خداعية ماكرة .

لم يدرك الزعماء والمسئولون ما فى هذا التبليغ من خديعة ومكر ، ولعلهم وقـــد أقاموا سياستهم منذ البداية على الاتفاق وضرورته لتنظيم العلاقة بين البلدين تنظيما يحقق لمصر ســيادة أسمية ويعترف لبريطانية بمصالحها الامبراطورية فى مصر ، قد رأوا فى هذا التبليغ استجابة للسياسة التى يأخـــذون بها . أما بريطانيا فقد رأت بعد أن سبرت غور الزعماء فى مفاوضـــات ملنر أن فرض سياستها أمر جانبه التوفيق بعد ثورة المصريين ومقاطعة لجنة ملنر وأنها تستطع أن تحقق بالمهادنة ما لا تستطيعه بالقسر والاملاء ، واذا كان الخـــلاف يتناول المظهر دون الجوهر فـــلا بأس من الاعتراف بما يقتضيه المظهر من ضرورات ، واذا كانت قوات الاحتلال باقيـــة وقد سلم الوفد فى مفاوضاته مع لجنـــة ملنر ببقائهـــا فى سيناء الى الشرق من القنـــاة أو فى غرب القنـــاة قريبا من الدلتا فان بقاءها معناه الحمـــاية سواء نص الاتفاق بين الطـــرفين على الاعتراف أو عـــدم الاعتراف بها . ثم ان حبـــل المفاوضات بطبيعته ممطوط ويشطح بغوارب الأمل عند المصريين حتى تهدأ ثائرتهم وتفتر عزيمتهم فلا تواجه بريطانيا هذا العنف الذى واجهته من المصريين مما يكلفها رهقا أقله أنها ستحمل من شئون مصر على عاتقها وخاصة فى حمـــاية الأمن الداخلى وادارة المصالح الحكومية اذا ما أضرب الموظفون مثل اضرابهم الشامل

ذاك مرة أخرى ، فتتعرض مصالحها فى مصر لخلل لا تطيقه مالم يتعاون المصريون معها على سلامته .

وحدد التبليغ شكل هيئة المفاوضات بأنها « حكومة مصرية يؤلفها عظمة السلطان لهذا الغرض » . فهل تقوم بالمفاوضات وزارة من تلك الوزارات الادارية التى شكلت أخيرا ، أو تقوم بها وزارات الساسة التى تعذر تشكيلها بعد استقالة وزارة حسين رشدى ، وما مكان الوفد فى هذه الهيئة التى تقوم بالمفاوضات وهل يرضى وهو الذى حمل الوكالة عن الأمة عن مفاوضات تتم فى غيبته ، وأخيرا ما هو الشكل الدستورى لكل تلك الوزارات ادارية أو سياسية أو حتى وزارة يشكلها الوفد والبلاد تحت الأحكام العرفية ، وقد سبق أن طلب الوفد الى السلطان فؤاد بما تقتضيه وكالته عن الأمة من حقوق ، بعد استقالة حسين رشدى ، أن يعهد اليه من جديد برياسة الوزارة ورأى السلطان فى ذلك اجتراء على مقامه السامى كما رأى الانجليز فيه خروجا على النظام وثورة على صاحب العرين فاعتقلوا الباشوات الأربعة وساقوهم الى المنفى فى مالطة .

بذور الخــــلاف :

واذن فلا بد أن يعود الخلاف من جديد بين الوفـــد وبين السلطان على من يؤلف الوزارة ويتولى المفاوضات ولا بد أن يجر الخلاف فى هذه المرة الى فرقة فى صفوف الوفـد ذاته ولا سيما قد بدت بوادر هذا الخلاف بين سعد وعدلى وبين جماعة من أقطاب الوفد وسعد أيضا ومثل هذه الخلافات مهما توارت لا تغيب عن المخابرات البريطانية ذات الشهرة الواسعة . وهذا بخلاف قمين بأن ينقل ميدان المعركة الى داخل البلاد وبين المصريين أنفسهم .

وألف عدلى وزارة رضى عنها النـــاس فلم يجدوا فى تأليف عدلى للوزارة ما يناقض اتجاهات الحركة الوطنية ، فعدلى هو الذى استدعاه الوفـد الى باريس ليتوسط لدى الحكومة البريطانية فى قيام الوفد بمحادثات للاتفاق بين الطرفين وقد بقى الى جوار ســعد وأعضاء هيئة المفاوضـــات فى لنـــدن يذلل ما استطاع من عقبات كانت تنشـأ بين الطرفين ويقرب بينهما فى

وجهات النظر . ولا بأس من أن يقوم عدلى هذه المرة بالمفاوضات كرئيس للوزارة وأن يشرف الوفد المصرى عليها .

الا أن سعدا عجل بالعودة الى مصر بعد عامين قضاهما مع أعضاء الوفد فى باريس يدافع عن القضية المصرية ويدعو لها ، وكان بعض أعضاء الوفد القدامى كعبد العزيز فهمى ولطفى السيد ومحمد محمود قد سبقوه الى مصر منذ شهور . وآذنت عودته بانتقال المعركة الى القاهرة وبأن هناك فرقة توشك أن تطوح بوحدة الصف . فقد أخذت المحافل تتهامس عن خلاف بين سعد وعدلى وبين سعد وأعضاء الوفد القدامى دون أن يعلن أحد من هؤلاء وجود مثل هذا الخلاف ، وكان الناس يتوقعون أن يبقى سعد بباريس حتى يلحق به أعضاء وفد المفاوضات فيصحبهم الى لندن ، ولكن سعدا كان يريد أن يترأس وفد المفاوضات ولهذا كانت عودته الى مصر حتما لازما فى نظره للسيطرة على الموقف وتوجيه المعركة وفقا لما يرى .

وهكذا استطاع الانجليز أن ينقلوا ميدان المعركة الى صفوف المصريين أنفسهم ، وكان ذلك التبليغ هو اللغم الذى فجروه فى خبث ودهاء لينسف وحدة الصف ويبذر الشقاق بين المصريين شقاقا سيطر على سير الحركة الوطنية ثلاثين عاما طوالا ، وبلغ الدهاء بالانجليز أنهم حين أرادوا صادقين أن يبرموا اتفاقا مع

المصريين أعادوا وحـــدة الصف فتكونت الجبهة الوطنيـة التى قامت بالمفاوضات لمعاهدة سنة ١٩٣٦ .

وكانت تلك هى النهاية المؤسية لثورة سنة ١٩١٩ ، فما حدث بعد ذلك من اضـطرابات ومظاهرات ومقاطعة شاملة للبضـائع الانجلـيزية واضراب عام بين طلاب المـدارس العليا والثـانوية والأزهر كان مداره فى الحقيقة الخلاف بين سعد وعدلى . فقد استطاع سعد أن يكسب السواد الأعظم من الشعب الى جانبه بعد تلك السنوات الثلاث التى ترأس فيها الوفد المصرى فالتف حـوله المصريون واتجهـوا اليه بقلوبهم وآمالهم اتجاها كشف عنه هـذا الاستقبال الشعبى والحكومى البـاهر فى عودته من باريس ، فلم يحدث أن قوبل زعيم أو فاتح منتصر بمثل ما قوبل به سعد حين ذاك ولم يسبق لزعيم أن نال مكانة فى قلوب الناس كما نال سعد فى قلوب المصريين فصغت اليه الأسماع وتطلعت اليه الأبصار وتعلقت به القلوب والأفئـدة ولقب بالرئيس وأصـبح ما يقوله الحق لا مين فيه وما يقوله غيره هو المين الذى لا صدق فيه ولم يعد هناك صوت يمكن أن يرتفع الى جوار صوته وغدا الناس جميعا رهن اشارته .

الا أن هذه الزعامة بما ملكت من هيبة وحب ومقام عظيم

لم تستطع أن تمنع الانقسام وأن يكون الخارجون على الوفـد جلة أصحاب الرأى والمثقفين فى البلاد وان يتراشق المصريون بتهم الخيانة ، وكان هذا التراشق بتهم الخيانة أفظع ما يصيب شعبا فى كبريائه وكرامتـه . فالشعب الذى يكثر فيه الخـونة حقا لا يستحق كرامة الحياة أو الوجود ومصر على العكس قد ظفرت من وجودها الانسانى الطويل بكل كبرياء وكل فخر فكانت البلد الذى ولد الحضارة مرتين ، والبلد الذى أهل على الدنيـا منذ القدم بصحوة الضمير .

سعدى وعدلى :

وانقسم الشعب فريقين : الكثرة من سواد الشعب وفريق من الشباب المثقف الى جانب سعد والقلة من ذوى الرأى وأعضاء الجمعية التشريعية القدامى وبعض المثقفين الى جانب عدلى .

ونفخ الانجليز بأساليبهم الماكرة فى سعير الخصومة وتركوا المظاهرات الصاخبة تمر هاتفة ضد الخارجين على الوفد فما كانوا يبغون الا أن تشتد الخصومة بين المصريين وأن تزيد الهوة اتساعا بين المتلاحين فى تلاحيهم ووجدوا فى هذه الهتافات التى ترددها الجماهير الصاخبة امعانا فى الخصومة بصرف المصريين عنهم .

وفى أوائل صيف عام ١٩٢١ ألف عدلى بصفته رئيسا للوزارة وفد المفاوضات دون أن يشترك فيه الوفد وسافر هذا الوفد الى لندن وفاوض الانجليز وانتهت المفاوضات بالفشل وقدم عدلى استقالته ذاكرا أن المهمة التى كلف بها لم يحالفه التوفيق فيها ، واشتد الهياج وراحت الجماهير تلعن عدلى الذى يتعاون مع

الانجليز ، وانتهز الانجليز هذه الفرصة فقبضوا على سعد وبعض صحبه ونفوهم الى عدن ولعلهم قد أرادوا أن يعتقد أنصار سعد وهم غالبية الشعب أن عدلى هو السبب فى اعتقاله فتزداد كراهيتهم له وتتعذر وحدة الصف بين المصريين ، ولم تكن هذه السياسة جديدة على الانجليز فهى سياستهم الاستعمارية القديمة سياسة « فرق تسد » ، وقد اتبعوها مع المصريين من قبل حين أوغلوا فى تفرقة عنصرى الأمة ، فلما ظهر اتحادهما فى ثورة سنة ١٩١٩ اتبعوها مع الساسة فكان هناك أنصار لسعد وأنصار لعدلى وكان هذا الخلاف الذى أودى بوحدة الصف وأودى بثورة سنة ١٩١٩ الى الفشل .

تصريح من جانب واحد :

وصدر بعد ذلك تصريح ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٢ من جانب الانجليز وحدهم يعترفون فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ويحتفظون مع ذلك وبصورة مطلقة بمسائل أربع لمفاوضات مقبلة تبقى الحال فى شأنها كما كانت من قبل وهى : الدفاع عن مصر وحماية الأجانب وحماية الأقليات والسودان .

ولم يكن هذا الاستقلال بالصورة التى صدر بها التصريح فى الواقع غير خدعة كبيرة قبلها المصريون حتى سعد الذى رآه « نكبة وطنية كبيرة » ونعت لجنة الدستور بأنهم جماعة من الأشقياء قبل التصريح وغدا من أشد المتمسكين بالدستور .

كان هذا التصريح خدعة كبيرة حتى فى الطريقة التى صدر بها دل على عمق السياسة البريطانية ومكرها ، فقد قيل : ان فكرة التصريح نبتت فى البداية عند عدلى وأنه ألقى بها الى لورد كيرزان فى الجلسات الأخيرة للمفاوضات بينهما ، وأن عبد الخالق ثروت الذى رأس الحكومة فى أثناء قيام عدلى بالمفاوضات علم

بهـــا فتحدث عنها الى لورد اللنبى وأقنعه بهـا وأخيرا اقتنعت الحكومة البريطانية بالفكرة فأصدرت التصريح وأذيع فى القاهرة وفى لندن فى وقت واحد بعد تمثيلية رائعة أبدى فيها كيرزن نوعا من اللا مبـالاة بها حين أفضى بها عـدلى اليه ، وتصـنع اللنبى والمستشارون الانجليز فى الحكومة المصرية الاقتناع بها وأبلغوا الحكومة البريطانية باقتناعهم فطلبت اليهم وضع صيغة التصريح، ثم أبدت نوعا من التردد حيال صيغة التصريح فسافر اللنبى لاقناع حكومتـه وبلغت التمثيلية قمتهـا حين قال اللنبى لمودعيـه عند سفره : اذا لم أعد بالنتيجة التى اتفقنا عليها ، فلن أعود الى مصر.

وما كان للحكومة البريطانية أن ترفض تصريحا لا يخرج فى حدوده عن التبليغ الأول حيث اعترفت بأن الحماية لم تعد علاقة مرضية بين مصر وبريطانيا . فمـا هو البديل للحماية اذن ؟ فاذا كان البديل هو هذا الاعتراف الشكلى باستقلال مصر فان هذا الاعـتراف الشـكلى لن يقـدم ولن يؤخر كثيرا ما دام هـذا الاستقلال فى أية صورة لن يؤثر على وضع بريطانيا ومصالحها فى مصر ، بل ان هذا التصريح ليتجاوز حدود المصالح البريطانية الخالصـة الى الانتقاص من سـيادة مصر على رعاياها حين ينص على حماية الأقليات ويعدوها الى حماية الأجانب وهى مما يقع فى حدود السيادة بالرغم مما كفلته لهم الامتيازات الأجنبية من حقوق فان هذه الامتيازات وان كانت بدورها مما ينتقص من حق السيادة فان حمايتهم هى حق لهم قبل الدولة التى يقيمون

فيها شأنهم فى ذلك شأن رعايا الدولة أنفسهم ، ولم تفوض الدول بريطانيا بحماية رعاياها فى مصر وان لم تعترض الدول على تلك الحماية لأنها لا تؤثر على مصالح رعاياهم فى مصر بل هى على العكس تفترض لها وضعا ممتازا فى داخل البلاد مصدره حماية الدولة المحتلة لهم بدليل أن هؤلاء الأجانب ثاروا على الانجليز حين أراد هؤلاء أن يحلوا محلهم فى امتيازاتهم على نحو ما فعلوا فى السودان .

فاذا كانت قوات الاحتلال باقية كما هى فى البلاد واذا كانت حماية المواصلات الامبراطورية وحماية الأجانب والأقليات واذا كان الوضع فى السودان كما هو لم يتغير فماذا جاء به التصريح الا أنه أبدل لفظ الحماية بلفظ استقلال لا شكل ولا مدلول له وان منح دستورا للبلاد واعترف بالسلطان فؤاد ملكا ، فلم يكن الدستور مما يعنيهم كثيرا فقد سبق أن أقاموا مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فلما رأوا أن البلاد تتطلع الى ما هو أكثر من ذلك أصدروا القانون النظامى رقم ٢٩ لعام ١٩١٣ بانشاء الجمعية التشريعية . فاذا أرادت البلاد نظاما خيرا من هذه الجمعية التشريعية فليكن هناك دستور يرضى المصريين فلن يكون هذا الدستور ولن تكون المجالس النيابية التى تقوم على آساسه الا امعانا فى تفرقة المصريين وضرب بعضهم ببعض وصرفهم الى الخصومات الداخلية عن القضية الوطنية نفسها . أما لقب الملك

فما كان أكثر أهمية لديهم من لقب السلطان الذى خلعوه من قبل على السلطان حسين كامل بعد خلع الخديو عباس الثانى .

لم يكن هناك اذن ما يمنع بريطانيا من اصدار هذا التصريح ولكن فلتترك للمصريين اقتراحه ولتبد هى هذا التردد فى قبوله حتى يظن المصريون أنهم قد اقتنصوه من فم الأسد .

وهكذا صدر التصريح ولعنه سعد وتكونت لجنة الدستور فقال عنهم أنهم « جماعة الأشقياء » فلما عرف أن هذا الدستور هو طريقه الى الحكم تمسك به ودافع عنه وأصبح من سياسة الوفد بعده الدفاع عن الدستور وحمايته .

أصراع طبقي أم تنافس فردى :

وقد يبدو للبعض خطأ أن هـذا الانقسام بين المصريين قـد أملته المصالح الطبقية ، بدليل أن الذين ألفوا الوفـــد المصرى الأول وكانوا جميعا الا القليل من أعضاء مجلس الشورى ومن بعده الجمعية التشريعية وأنهم يمثلون طبقة الأعيـــان والمثقفين الذين تكون منهم مجلس الأمة من قبل أو الذين كانوا يعطفون عليه ، ثم انشق هؤلاء على سعد نزولا على ما تقتضيه مصالحهم وانضموا الى عدلى مما كان موضع العجب ، فما كان عدلى الا من أبناء الذوات ومن الأسرة اليكنية التى ترتبط بالأسرة الحاكمة برباط المصاهرة ، وكان بين أبناء الذوات ـ كما قلنا ـ وبين المصريين الصميمين جفوة ترجع الى ما كان من امتهـــان أولئك الذوات للمصريين وما تركه حكم الذوات فى نفوس المصريين من كراهية للذوات وأبناء الذوات الذين يتولونه .

ولكن هذه الجفوة بدأت تقل بحكم التطور الطبقى للمجتمع المصرى ذاته فقد شهدت السنوات التى سبقت الحرب العالميـــة

الأولى وقيام ثورة سنة ١٩١٩ تغيرا هائلا فى تكوين المجتمع المصرى فقد خفت نزعة العثمانية وأخذت العناصر التركية من أبناء الذوات تذوب فى البيئة المصرية النهمة التى اعتادت أن تغتال كل دخيل وتأكله أكلا ، وظهرت الأسر المصرية الصميمة تحتل المكانة التى كانت مقصورة على الذوات الأتراك فراحت تجمع الثروة وتحوز المساحات الواسعة من الأراضى على حساب الأمراء والأميرات والأغوات والجنادى من حاشية محمد على القديمة وخلصائه وأتباعه ومن الجفالك والوسايا التى فشل هؤلاء فى استثمارها فتركوها للمصريين ، ثم راحت تستكمل جاهها وبهاءها بالزواج من التركيات ، وكان الخديوِن حين يأنسون الى مصرى يخلعون عليه جارية أو مخطية يزوجونها اياه فيضمنون ولاءه وصدق خدماته ، أما فى تلك الفترة التى سبقت الحرب العالمية الأولى فقد انعكست الآية وراح أعيان المصريين يصهرون الى الأسر التركية ويتزوجون بناتها استكمالا لمظاهر الجاه والرفعة فى أعين الناس .

ولم يكن الاحتلال هو الذى مهد لتلك الأسر المصرية سبيل الظهور وحيازة الأرض بل على العكس هو الذى عاقها عن أن تستكمل كيانها وتبنى وجودها الحقيقى برغم ما يبدو من أنه قد تبناها ومهد لها سبيل الظهور والبروز ، فان الثروة العرابية قد قامت فى الحقيقة لتسوى بين المصريين والأتراك وانحازت اليها الطبقة المصرية البارزة التى أخذت تتكون بعد اصدار اللائحة

السعيدية وظهرت فى المجالس النيابية التى شكلها اسماعيل ، وهى تبغى استكمال حقها الطبيعى فى بلادها ، ثم كان الاحتلال فقضى على تلك الطفرة وأن تبنى بعض تلك الأسر ليضرب بها طبقة « الذوات » التركية .

واذا رجعنا الى تاريخ تلك الأسرات المصرية الصميمة لا نجد أقدمها يرجع الى أكثر من تلك السنوات التى سبقت قيام الثورة العرابية ، بل أن أعرق تلك الأسر ما اعتز منها ببداوته وعصبيته وهجر الأرض فى سبيل حريته الا أن هذه العصبيات الريفية قد تمزقت بدورها وأخذت تلوذ بالأرض بعد أن هيمنت الدولة على رعاياها باستتباب النظام الادارى فى البلاد فمنها من تفرقه فى جميع أنحاء القطر بدليل انتشار ألقابها فى بلاد متباعدة ومنها من استعان بالكثرة والعصبية على حيازة الأرض وامتلاكها من بقايا الجند والأغوات الذين حازوا تلك الأراضى عن طريق الهبة من « ولى النعم » بدليل تركزها فى مناطق بعينها كانت فى العادة بعيدة عن سطوة الحكومة وسلطانها .

وقد تركت هـذه الأسر المصرية بعد أن تهيأت لها أسباب الثروة والاستقرار أعظم الأثر فى ريفها وقراها ، فبينما كان الفقر والذل والاستعباد يخيم على القرى التى يمتلك زمامها من الأراضى الزراعية الأمراء فتمتد فيها دوائرهم وتفاتيشهم التى لا تقل فى أية منطقة تقوم فيها عن بضعة آلاف من الأفدنة ،كانت

القرى التى يملكها المصريون ، سواء كانت ملكا كبيرا أو صغيرا تنعم برخاء نسبى ، بل ان بيــوتهم كانت مفتــوحة على الدوام لفلاحيهم وكانت أسمطتهم تمتد كل مساء ليردها كل غريب أو من أهل القــرية وانتشرت « المضايف » وأصبحت ســمة على كرم الريف وسخائه وهذا ما عنــاه ذلك الرجل الذى راح يبــارك « لسيد بك أبو على » نجاة ولده لطفى السيد من حادث «مهرة» حرنت به على طريق السكة الحديدية بقوله « بركة عيشك يابو على » وهو يعنى أن الله قد كتب لولده السلامة لما يبذل من خير لفلاحيه ولأهل قريته .

وقام فى تلك القرى نوع من نظام الحكم الأبوى يتركز فى العمدة حيث يقضى فى أمور الناس ما استطاع بعيدا عن دوائر الحكومة الا أن تكون جريمة قتل أو سطو يجب التبليغ عنهــا لتأخذ العدالة مجراها ، وعرف الاحتلال ذلك فأقام نظام « محاكم الخط» أعضاؤها من الأعيان وهو نظام قريب من نظام المحلفين فى القضاء الانجليزى .

ومن أعيان الريف هؤلاء برزت طائفــة من المتعلمين احتلت الوظائف العليا فى الدولة وأصبحت لها القيادة الفكرية والسياسية فى حياتها منهم سعد زغلول وشقيقه فتحى زغلول ولطفى السيد وعبد العزيز فهمى ومحمد محمود وويصا واصف وكان عضوا فى الحزب الوطنى وبطرس غالى وغــيرهم من العناصر المصرية

الصميمة ، واحتل رجالها مقاعد الجمعية التشريعية كما احتلوا من قبل مقاعد مجلس شورى القوانين ومجالس المديريات .

ولم تهجر هـذه الطبقة الناميـة الريف بل بقيت تلتصق به وتعود اليه عندما تفرغ من أعمالها فى المدينة وهذا ما يفسر عودة لطفى السيد الى قريتـه « برقين » بعد أن استقال من الجريدة ونوى هجر السياسة ، وكان بقاؤها فى الريف عاملا مهما فى ارتقاء الحياة الاجتماعية فى تلك القرى والرخاء الذى نعمت حين ذاك بالنسبة لما كانت عليه قرى الجفالك والوسـايا والتفاتيش التى تملكها الخاصة أو يملـكها الأمراء ، بل أن بعض الضياع التى يملكها الأجانب كانت تهنأ بنوع من الراحة اذا قيس الى البؤس الذى يعانيه الفلاحون فى تلك الوسايا والتفاتيش .

وثمة ظاهرة كان لها أثر بالغ فى تطور الملكية الزراعيـة حين ذاك وحيازة الأجانب لمساحات واسعة من الأراضى الزراعية ،فقد عمد هؤلاء الأجانب الى اقراض الفلاحـين بالربا ، ومن ثم كان الدين يتراكم على أولئك الفلاحين وينتهى الأمر بنزع ملـكية الأراضى المرهونة أو الضامنة للدين وأدى ذلك الى نزع ملكية عـدد من الأسر وخاصـة الأسر المتوسطة التى راحت تقـلد فى مظاهرها الأسر الغنية التى تملك الضياع الواسـعة وأدى من ثم الى ظهور طبقة من ملاك الأرض الأجانب . وهال الحكومة هذا الأمر ، فقد أدت أزمة عام ١٩٠٧ المالية الى وقوع كثير من الأسر

المتوسطة بالذات فى ربقة الدين وشهدت السنوات التاليــة نزع ملكيات عدد كثير من تلك الأسر ، وأقول الأسر المتوسطة لأنها هى التى كانت تتــأثر بالديون أكثر من غيرها . فالأسر الغنيــة كانت مواردها الكافية تحول بينها وبين الاستدانة وصغار الملاك لم يقبلوا على المظاهر والمفاخرة اقبالا يحملهم على الاستدانة الا أن بعض هؤلاء الملاك الصغار راح يقلد بدوره الأسر المتوسطة وخاصــة من كان ينتمى منهم الى تلك الأسر المتوسطة فينــدفع بحكم التقليد الى مجاراتها فيقع فى رذيلة الدين وينتهى به الأمر الى نزع ملكيته ، لذلك بادرت الحكومة عام ١٩١٣ بسن «قانون خمسة الأفدنة» ويقضى بعدم نزع ملكية من يملك خمسة أفدنة فأقل الا أن القانون تغــاضى عمن يملك أكثر من ذلك ويقضى الدين بنزع ملكيته جميعا دون أن يستثنى هذا نصاب الأفدنة الخمسة من نزع الملكية .

وكان نزع الملكية يتم لمصلحة المرابى الأجنبى وما كان أكثرهم فى ذلك الوقت بل انهم كثيرا ما كانوا يفتتحون بيوتا رسمية تحت سمع القــانون عرفت « ببنوك الرهن » وكانت تنتشر فى المراكز وعواصم المديريات .

واســتمرت عمليات نزع الملــكية هذه استبقاء لتلك الديون القديم منها والجديد الى ما بعد الحرب العالمية الأولى بسنوات حين أصدر اسماعيل صدقى فى وزارته قانونا يمنع ذلك الا أن هذا

القانون جاء متأخرا فقد خربت بيوت كثيرة وانتزعت ملكيات واسعة لتتركز فى أيد قليلة .

ولم يبغ هؤلاء المرابون حيازة الأرض قدر ما كانوا يبغون استثمار أموالهم بأعظم ربح فكانوا يعيدون بيع الأراضى المنزوعة الى كبار الملاك المصريين أو غيرهم من ذوى الثراء الحديث الذين يشتهون اقتناء الضياع و « العزب » ، ليعيدوا استثمار أموالهم فى عمليات أكثر ربحا . وكانت التجارة والسمسرة والمضاربات الملتوية فى البورصة واحتكار صناعات معينة مجالا خصبا لاستثماراتهم المالية فنموا ثرواتهم وسيطروا على الاقتصاد المصرى سيطرة باتت تنذر بالخطر وتهدد استقلال البلاد الاقتصادى .

وظهرت عن هذا الطريق أسر أجنبية ثرية أخذت تلعب بعدئذ دورا فى السياسة المصرية من وراء ستار لمصلحتها ومصلحة كثيرين من رجال الحكم ممن أعماهم الجشع وحب الثراء عن المصلحة الوطنية .

فلما كانت سنوات ما بعد الحرب كانت طبقة الذوات قد اختفت تماما وذابت فى البيئة المصرية وحلت محلها طبقة الأعيان المصريين التى راحت بدورها تحيى فيما بينها تقاليد الأسر التركية القديمة مشوبة بنزعة غربية خاطئة كانت من آثار انتشار الثقافة الفرنسية وشيوعها بين الأسر الثرية وتردد أبناء هؤلاء الثراة على أوربا للزيارة أكثر مما كان لطلب العلم ، ولم ينج من تلك النزعة

الجارفة غير بعض الأسر المصرية التى لاذت بعصبيتها وتقاليدها القديمة ، وأدى ذلك الى وقوع تلك الطبقة الناشئة فى الخطأ الذى تردى فيه أبناء الذوات من قبل وهو احتقار الفلاحين وهجر القرى الى سكنى المدن وخاصة القاهرة حتى يكونوا قريبين من من ذوى السلطان ، وحلت محلها طبقة متوسطة سيكون لها أبعد الأثر فى تطور الحياتين السياسية والاجتماعية فى مصر بعد ذلك .

ولم يكن غريبا اذن انضمام الأعيان الى جانب عدلى فقد ذابت تلك الفروق الطبقية التى كانت تفصل بين الذوات الأتراك والأعيان المصريين ، وليس صحيحا ما بدا للبعض من أن الخلاف يتم عن مصالح طبقية ، فلم يكن من لاذوا بسعد أقل ثراء أو جاها ممن لاذوا بعدلى ، ولم يكن هناك خلاف جذرى بينهما فكلا الفريقين ينشدان الاتفاق مع الانجليز ، وكلاهما يريان تنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا على أساس الاعتراف باستقلال مصر واحتفاظ بريطانيا بمصالحها فى وادى النيل .

ولا تعدو أسباب الخلاف فى الحقيقة غير التنافس على الزعامة والترؤس ، فهو خلاف بين طبقة واحدة متجانسة تتحد فى مصالحها وتتفرق فى أهوائها الى الحد الذى لا يعرض مصالحها للخطر .

وانتقل هذا الخلاف من التنافس على الزعامة الى التنافس على الحكم وكون المنشقون على الوفد حزبا سياسيا اختاروا له اسم « الأحرار الدستوريين » وعقدوا رياسته لعدلى .

بداية النهـــاية :

وأجريت الانتخابات النيابية وفقا للدســتور الجديد وفاز فيها الوفد فوزا ساحقا لم يترك لخصومه غير تســعة عشر مقعدا وفاز الوفد بمائة وخمسة وتسعين مقعدا ، وسقط من غير الوفديين من لم يكن أحد يشك فى نجاحهم لما لهم من عصبيات فى دوائرهم .

وتولى سعد الوزارة واشتدت الملاحاة بين الوفــد والأحرار الدستوريين فى الصــحف والأندية والمجالس الخاصــة وبلغت الخصومة فى الرأى مبلغا حمل كثيرين ممن كانوا من قبل أصدقاء على عــداوة مريرة بل امتدت تلك الخصــومة الى بعض الأسر ففرقتها وجرت عليها فى كثير من الأحيان الخراب .

وما كان للناس أن ينسوا قضية البلاد السياسية ولكن هذه الخلافات الحزبية قد شغلتهم عنها وكان الناس قد استكانوا فيها الى قيادة سعد ورأيه . وما يقوم به سعد لحل قضية البــلاد فى نظرهم عين الصواب دون شك ، وقد قام سعد بمحادثات أوليــة مع ماكدونالد لم تنته الى بارقة أمل فى حل القضية المصرية وعاد

الى مصر وكله اليأس من موقف الحكومة البريطانية ، ولم تمر أسابيع قليلة على فشل المحادثات حتى اغتيل سردار الجيش وحاكم عام السودان وأعقبه الانذار البريطانى المشهور فاستقال سعد وتولى زيور الوزارة فكان أصدق وصف لها وصف زيور نفسه حين دعاها وزارة « انقاذ ما يمكن انقاذه » . وبهذه الروح التى سادت الوزارة نفذت مطالب الانجليز أو بمعنى أصح العقوبات التى فرضوها على البلاد وعلى رأسها سحب الجيش المصرى من السودان وحلت مجلس النواب ولما يمض على تنفيذ الدستور تسعة أشهر .

وهكذا نجحت بريطانيا نجاحا منقطع النظير فى تنفيذ سياستها الاستعمارية التى رسمتها لمصر فانصرفت البلاد الى الخصومة الحزبية وفشلت الوزارات التى تولت الحكم وفدية أو غير وفدية فى الوصول الى اتفاق مع الانجليز وتعثرت الحياة النيابية فلم يكمل أى برلمان مدته المقررة ، بل صدر أمر الحل مرة يوم انعقاده الأول .

ولم تكن بريطانيا فى الحقيقة تنوى عقد اتفاق مع المصريين ، ولكن ليبقى هذا الأمل قائما يراود المصريين فانه على الأقل سيبعدهم عن اليأس وما يسفر عنه من نتائج قد تضر بخطة بريطانيا اذا ما أيقظهم هذا اليأس على الهوة التى يترددون فيها من الخصومة واختلاف الرأى ، ثم أن هذا الأمل يحمل الساسة والأحزاب كلا

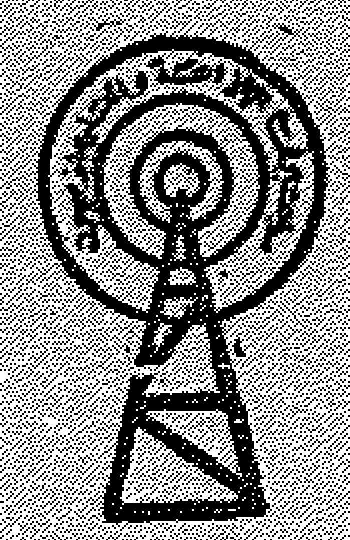
منها على حدة على الرغبة فى الاستئثار به حتى يكون لها فخر تحقيقه .

حتى اذا اضطرت الى عقد هذا الاتفاق تحت الظروف الدولية الطارئة ، ظهرت براعتها السياسية حين جمعت الأحزاب والساسة فى صعيد واحد لتوقيع ما سمى « معاهدة الشرف والاستقلال » عام ١٩٣٦ .

دكتور حسين فوزى النجار

فهرس

الدار القومية للطباعة والنشر
١١ شارع الصحافة ـ القاهرة



الدار القومية للطباعة والنشر
القاهرة

العدد ١٢٣
الثمن ٣

١٩٦٤/٦/٢١